



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى

مجلة الفتح

تصدرها كلية التربية الأساسية

اسم البحث : الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في العراق بعد
انهيار السلطة

اسم الباحث : 

مجلة علمية محكمة
تعنى بالعلوم الإنسانية والصرفية
العدد (٢٣) أيلول ٢٠٠٥م



هيئة التحرير

أ.د. علي عبيد جاسم رئيس التحرير
د. حسن أحمد مهناوش السكرتير
أ.د. ناظم كاظم جواد عضواً
أ.د. علي عبدالرحمن عضواً
أ.د. أيمن كريم حمد عضواً
أ.د. فائق فاضل احمد عضواً
أ.د. عباس فاضل جواد عضواً
أ.د. أسماء كاظم فندي عضواً
أ.د. محمود محمد سلمان عضواً
أ.د. هينم يعقوب يوسف عضواً

المستدعج للتغريد
د. م.م. زينة طارق الفتاة

مجلة الفتح تصدرها كلية التربية الأساسية/ جامعة ديالى
وتكون المراسلات باسم رئيس التحرير
الدكتور علي عبيد جاسم
رقم الإيداع في المكتبة الوطنية - ٦٥٠ - في ١٩٧٧/١٢/٢٠
دار الكتب والوثائق

محتويات العدد

الصفحة	الموضوع	اسم الباحث
٢٢ - ١	أثر استخدام الجزء الأول (توسعة الإدراك) من برنامج كورت لتعليم التفكير في تنمية التفكير الإبداعي لتلامذة الصف الرابع الابتدائي في العلوم العامة	م.م. بتول محمد جاسم
٢٣ - ٢٣	مستوى تعرف الفلاحين للتلوث البيئي وعلاقتها ببعض المتغيرات	م.م. جاسم عبد العزيز
٥٦ - ٣٤	اتجاهات البرامج التثقيمية والتربوية في محطة space toon الفضائية الموجهة للأطفال	د. جليل وادي
٧٩ - ٥٧	يحيى بن آدم (ت ٢٠٣هـ) ومنهجيته في كتاب الخراج	د. خضير نعمة هادي
٩٠ - ٨٠	الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في العراق بعد انهيار السلطة	د. خليفة ابراهيم
١٠٤ - ٩١	ضوابط التجارة في الشريعة الإسلامية	م.م. رعد غالب
١١٩ - ١٠٥	تقويم مناهج الاعداد المهني لطلاب اعداديات الصناعة	د. سعد ذياب
١٣١ - ١٢٠	دراسة السمات الانفعالية المميزة للاعبين خماسي كرة القدم	د. عبد الرحمن ناصر
١٤٤ - ١٣٢	دراسة مقارنة في بعض المتغيرات الكينماتيكية في سباحة (١٠٠) متر فرائضة للمركزين الأول والثاني ببطولة العالم في اسبانيا ٢٠٠٣	م.م. علي احمد هادي الجميلي م.م. فارس سامي يوسف شابا م.م. رشوان محمد جعفر الهاشمي
١٦٢ - ١٤٥	اساليب التنشئة الاجتماعية التي	م.م. فاطمة اسماعيل

	يتبعها المعلمون والمعلمات في تنمية الثقة بالنفس لدى تلامذة المدارس الابتدائية	محمود
١٦٣ - ١٧١	الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن الكريم	د. فرحان عبد الكريم الدليمي
١٧٢ - ١٩٢	إرشاد الأطفال من خلال الاهتمام بالبيئة المدرسية على أساس أهداف المرحلة الابتدائية	د. ليث كريم حمد السامرائي
١٩٣ - ٢١٢	دراسة برنامج التدريب الصيفي للمدارس المهنية الواقع .. والطموح	م.م. محمد خلف مسعود المشهداني
٢١٣ - ٢٢٤	محددات تنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى	د. سامي مهدي العزوي د. محمود محمد سلمان م.م. حذام خليل حميد
٢٢٥ - ٢٣٥	قراءة لغوية في كتاب الأمالي لأبي علي الفاي (٣٥٦هـ)	د. منثى يوسف حمادة
٢٣٦ - ٢٤٧	الخصائص الاقتصادية لسكان قضاء خاتقن	د. خضير عباس ابراهيم
٢٤٨ - ٢٧٢	السلوك الاجتماعي المدرسي بين التلاميذ بطبقتي النظم والأسوياء ((دراسة مقارنة))	م.م. ثائر رشيد حسن
٢٧٣ - ٢٩٠	نظرات تحليلية في كتاب الموازنة بين أبي تمام والبحثري للأمدى ٣٧٠هـ	م.م. عدوية فياض علوان
٢٩١ - ٣٠٣	البحث الصوتي في الكتب النحوية كتاب المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) أنموذجاً	د. كريم أحمد جواد التميمي



الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في العراق بعد انهيار السلطة

د.خليفة ابراهيم عوده

جامعة ديالى/كلية التربية الاساسية

المقدمة :

أثير في الآونة الأخيرة جدلاً كبيراً حول تحديد شكل النظام السياسي الذي يجب أن يكون في العراق بعد انهيار السلطة ، وما هو شكل النظام السياسي الذي تتحدد من خلاله العلاقة بين الدولة والمواطن ، والدعوة لتحديد المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع في العراق ، فمنهم من ينادي بوجوب شرعية السلطة عن طريق الانتخابات ، ومنهم من يدعو إلى الفدرالية ، ومنهم من يدعو إلى المركزية وغيرها

ومن المفترض إن فكرة (العقد الاجتماعي) تقوم على أساس شرعية العلاقة بين الدولة والمواطن ، حيث يجب على الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع من حيث كفاية الأمن وضمان تهيئة الظروف المحيطة لحصول المجتمع على حاجاته الأساسية (البيولوجية والنفسية) ، في مقابل التزام المواطن باحترام النظام العام ، والخضوع للقانون الذي ينظم مجالات الحياة المختلفة في المجتمع .

فمن الناحية الاجتماعية ، فإن هذه الدعوة تعني ضمناً وصراحة ، إن هناك نوعاً من عدم الالتزام أو المخالفة الفعلية ، بالإضافة للالتزام الشكلى أو الظاهري ، والذي يحوي في مضمونه مخالفة فعلية لمعايير التفاعل القويم في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في العراق .

وبشكل محدد نرجع بواعث كتابة هذا البحث – إلى ما لاحظته الباحث من شيوع حالة من التسليية واللامبالاة من عدم الالتزام بمعايير المجتمع في العراق بعد الاحتلال وانهيار النظام السياسي ، وكذلك الإفراط عدم الالتزام الشكلى وعدم التزام حقيقي لتوجهات ومعايير المجتمع ، وفي المقابل شيوع أنماط من السلوك المخالف ، والتي تنتم بانتهاك معايير وقيم المجتمع بشكل علني ومنطرف و عنيف من قبل كافة طبقات المجتمع دون استثناء ولكافة فئاته الاجتماعية .

ومن هنا فإننا نتساءل ، لماذا يميل بعض الناس للالتزام الفعلي أو الظاهري المؤقت لمعايير المجتمع وأعرافه – حتى لو كانت خاطئة – ؟ ولماذا يميل البعض الآخر للمخالفة وعدم الالتزام بمعايير المجتمع – حتى لو كانت صحيحة من الناحية الموضوعية – ؟ . والواقع هذا السمنط من التساؤلات يدخل ضمن ما يسمى بـ (التأثير الاجتماعي) وما تفضي إليه تلك العمليات من نجاح أو فشل في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وفق معايير وقيم معينة . وبشكل محدد نتحدث هنا عن الالتزام والتوافق الإيجابي – من

الفاخرية الاجتماعية على الأقل - مع معايير المجتمع أو الجماعة ، في مقابل المخالفة أو التوافق السلبي مع تلك المعايير .

والواقع أننا بحاجة في كل وقت - بمحاولة من شخص أو عدة أشخاص - للتأثير في سلوكنا واتجاهاتنا ، وعلينا أن نقرر ما إذا سنخضع لهذا التأثير أم سنقاومه ، وفي قلب هذه العملية تبرز قضية الضبط ، أي الحد الذي نشعر عنده بأن لدينا قدرة السيطرة على حياتنا ، في مقابل الدرجة التي نستشعر عندها بأن للآخرين قوة التأثير في سلوكنا .

هذا ويتضمن البحث أربع مباحث ، الأول كان الإطار النظري للبحث ، أما الثاني فكان تحت عنوان الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة السياسية ، أما المبحث الثالث فقد تضمن الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الاجتماعية ، والمبحث الرابع تضمن الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الدينية .

نسال الله تبارك وتعالى أن نكون قد وفقنا في هذا البحث إنه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول / الإطار النظري للبحث .

أولا / مشكلة البحث وأهميته .

يمثل الالتزام والمخالفة من أكبر مشكلات البحث إلحاحاً وإثارة لاهتمام الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية ، وثمة جدلاً لا يزال قائماً حول فعالية الالتزام وكذا المخالفة فيما يتعلق بترشيد عملية التفاعل داخل الجماعات والمجتمعات .

والحقيقة الأساسية في مجال الخبرة الاجتماعية كما يقر (ميلگرام M ilgram)⁽¹⁾ هي أننا نولد في مصفوفة اجتماعية ، ومع ذلك يحاول كل منا أن يكون فرداً ، فالفسيج الاجتماعي لا مفر منه بالنسبة لحياتنا ، فهو يزودنا باللغة ، والعادات ، ويمنحنا الأهداف والقيم ، والحاجة لمصاحبة الآخرين ، ومع ذلك فإن القيم التي يمنحنا إياها تغدو ملكاً لنا . ولاشك أن قدراً من الالتزام أمر ضروري لفعالية النسق الاجتماعي ، بيد أن المشكلة هي اندفاع عن حق التوازن بين الالتزام الفردي والسلطة الاجتماعية ، ومن ثم تبدئ أهمية هذا البحث في إنه يحاول الكشف عن بعض أشكال الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع العراقي في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والدينية .

ثانياً / حدود البحث .

إننا هنا لسنا معنيين بالرصد الإحصائي للظاهرة موضوع البحث ، بقدر ما نعتمد على رصد ما يتعلق بتلك الظاهرة من وقائع تحدث يومياً في المجتمع العراقي ، خاصة وأن هذه الظواهر تحدث بصورة تلقائية دون الأخذ بنظر الاعتبار وجود سلطة أو مؤسسات ترافق حركة وظواهر المجتمع في العراق ، وتحليل تلك الظواهر والوقائع من الناحية الاجتماعية والنفسية ، من خلال طرح فروض تفسيرية تصلح أن تكون موضوعات لبحوث أخرى أكثر نوعية .

كما إن هذا البحث لا يعني برصد كل أشكال الالتزام والمخالفة في المجتمع العراقي ، فهذا أمر ليس من السهل حصره وتقييمه ، ولكن فقط يعني بتشكك الالتزام والمخالفة - أعني الانصياع الظاهري والمجارية المضادة لمعايير التفاعل القويم - ومع أننا رغم تسليمنا بأن هناك عوامل نفسية تدفع الفرد للالتزام بمعايير الجماعة أو مخالفتها ، إلا أننا

نسلم بان هناك عوامل موقفية وتنظيمية - سياسية واجتماعية وثقافية - تسهم أيضا في تهيئة ودفع الأفراد للسلوك بشكل مجار أو مختف ، ومن ثم فإننا نؤكد في تحليلنا هنا على هذه النظرة التكاملية لدور كل من خصائص الشخصية وخصائص الموقف في تشكيل هذه الظاهرة السلوكية .

وعلى الرغم من وجود محاذير تحول دون إمكانية التعميم من نتائج البحوث على الجماعات الصغيرة إلى تحليل النظم في المجتمعات الكبيرة - في إطار دراسات التأثير الاجتماعي - إلا انه يمكننا اعتبار تلك الجماعات بمثابة عينات تصلح نتائجها للكشف عن أو توضيح ما قد يكون من المتعذر الكشف عنه في المجتمعات الكبيرة نتيجة لمحدودية جهود الباحثين أو القصور في أدوات البحث بشكل مؤقت على الأقل .

ثالثا/ معايير المجتمع في العراق - حدودها وأشكالها .

ان أي وحدة سلوكية تؤخذ بذاتها وفي موقف ما ، لا يمكن تصنيفها على إنها التزام أو انحراف ، فليس ثمة سلوك ملتزم أو مخالف بشكل مطلق ، فالالتزام دائما مجازاة لشيء ما ، والمخالفة أو الانحراف تكون مفارقة لشيء ما . وقد يكون هذا الشيء أسلوبا سائدا ومعتادا أو متوقفا في التعامل مع الوقائع المحيطة بالفرد ، وهذا هو الأساس التنظيمي للمشكلة ، فدائما ما يكون الالتزام والمخالفة متعلقة بمعيار معين ، والمعيار هو توقع مشترك من قبل الجماعة ، يحدد نوع السلوك الذي يعتبر ملائما لموقف معين ، ولأنك فان الأعراف أو المعايير الاجتماعية تمثل قواعد للسلوك يرسبها أعضاء الجماعة أو المجتمع للمحافظة على الاتساق في السلوك ، وبدونها لا يمكن التنبؤ بسلوك الآخرين ، كما تفشل في إصدار الاستجابة الملائمة أو تحديد مسار الفعل المناسب أثناء عملية التفاعل ، وبوسعنا ان نشير إلى عدة خصائص مميزة للمعايير أو الأعراف الاجتماعية تتمثل فيما يأتي :

١- إنها تمثل تعميمات معيارية خاصة بالسلوك المتوقع في المسائل ذات الأهمية النسبية للجماعة ، ومن ثم فهي ذات طبيعة تكوينية ، فهي تشير إلى ما ينبغي فعله ، وبالأحرى فهي تمثل أحكاما قيمية بالنسبة إلى نماذج السلوك في المواقف الاجتماعية .

٢- تتباين المعايير والأعراف في الدرجة التي يقبلها المجتمع ، فبعض المعايير تقبل غالبا من كل فرد ، في حين ان هناك معيار آخرى يقبلها بعض الأعضاء دون الآخرين .

٣- تتباين المعايير في مدى ما تسمح به من انحراف ، فبعض المعايير تتطلب تشبها صارما بالمبدأ (مثل ينبغي على الأفراد أن يكونوا مهذبين مع الآخرين) .

ولذا فانه عندما ينحرف شخص عن معيار ما خاص بالجماعة أو المجتمع الذي يعايشه فان صورة ما من صور العقاب توجه غالبا صده ، ويتراوح العقاب من عدم الرضا الحقيقي عن الشخص ... إلى الإعدام ، تبعاً لشدة ما يترب على الالتزام بالمعيار أو الانحراف عنها من نتائج (سلبية أو ايجابية) وكذا الظروف التي حدث في ظلها الانحراف أو المخالفة .

ووفقاً لذلك فإننا نستهدف من هذه الدراسة رصد أشكال الالتزام (الانصياع الظاهري) والمخالفة (المجازاة المضادة) لبعض معايير المجتمع العراقي ، والتي يفترض أنها تمثل

قواعد عامة للسلوك أو توقعات مشتركة للأغلبية في المجتمع ، تحدد ما هو مرغوب فيه ، وما هو مرغوب عنه من أنماط السلوك في مجالات التفاعل المختلفة.

وفيما يلي صياغة نظرية مقترحة لبعض معايير المجتمع العراقي ، والتي تستند للثقافات الدينية والشعبية ، وتتسم بقدر كبير من العمومية .

أولاً/ معايير التفاعل في المجال السياسي . (المصادقية الشخصية ، مطابقة القول
الولاء للوطن ومصصلحة الوطن فوق
الجميع ، المشاركة الفعالة في هموم
الوطن والدفاع عنه) .

ثانياً/ معايير التفاعل في المجال الاجتماعي . (التواد والتراحم أساس التفاعل بين
البشر ، الابتعاد عن الشبهات والنمساك
بحسن السمعة ، مصاحبة الأخيار من
من الناس والابتعاد عن أقران السوء).

ثالثاً/ معايير التفاعل في المجال الديني . (الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة
، حرية الاعتقاد والمواطنة للجميع ، لا
ضرر ولا ضرار ودرء المفاسد مقدم على
جلب المصالح) .

وسوف نحاول في المباحث القادمة رصد بعض أشكال الالتزام والمخالفة لهذه المعايير وطرح فروض تفسيرية تتسم بقدر من المعقولية ، ولكنها بحاجة إلى دراسات أخرى أكثر نوعية للتحقق من مدى صحتها .

المبحث الثاني / الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة السياسية .

يمكننا القول بأن جهود الباحثين في مجال السياسة وعلومها تعني أساساً بمشكلة السلطة السياسية من ناحية بلوغها وتوزيع مكوناتها⁽¹⁾ .

ومن الملاحظ أن هناك عدم ثقة حيال السلطات السياسية في مجتمعنا ، وعلى توالي الحياة السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية ، ولا تزال عدم الثقة وعدم الاطمئنان قائماً وهذا ما تعزز خلال مدة حكم السلطة قبل الاحتلال ، الذي دام ثلاث عقود من الزمن الذي جعل فراغاً كبيراً بين اتجاهات السلطة وتطلعات المواطنين ، فالمعتقدات التي يتبناها الأفراد تجاه السلطة ورموزها ، ومدى القوة أو الضعف المدرك الذي يعزز الأفراد للسلطة الحاكمة ، وأيضاً مدى المشروعية والطاعة المبذولة لأولي الأمر من ذوي السلطة ، ومدى إحسان الأفراد بكفاءة هذه السلطة في حل مشكلات المجتمع وإشباع حاجات أفرادهم ، والقسوة في ممارسة الضبط الاجتماعي على سلوك أفرادها حكماً ومحكومين — ومن المتوقع — أن يتشكل سلوك الأفراد في اتجاه سلبي (الالتزام ظاهري أو مجازاة مضادة) أو اتجاه إيجابي (توحد أو التزام فعلي لمتطلبات السلطة).

وتتمثل أشكال الالتزام (الانصياع الظاهري) وكذا المخالفة (المجازاة المضادة) لمتطلبات السلطة ، التي تبدو شائعة في مجتمعنا في مدة السلطة السابقة كما يأتي :

١- انتشار اللامبالاة السياسية وانعدام المشاركة الإيجابية في إبداء الرأي في مواقف

- اجتماعية أو سياسية مختلفة من قبل كثير من الأفراد وخاصة الشباب ، وفي حالة المشاركة يسود نوع من الارتياح والالتزام الشكلي لاختيارات أهل التحل والعقد في محيط البيئة الاجتماعية التي يعايشها الأفراد .
- ٢- إزعاء معظم المسؤولين أو رموز السلطة في المواقع المهنية والتنظيمية الحكومية الالتزام باللوائح القانونية - من الناحية الشكلية - بينما يتورط الكثير منهم في مخالفات جسيمة لتلك القوانين ، على المستوى الضمني وغير المعطن .
- ٣- شيوع مقالات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب يسم بالسخرية والاستهزاء والعدوانية المضمرة فيما يتعلق بكفاءة بعض رجال السلطة ورموزها في بعض الأحيان . وبوسعنا طرح بعض الفروض التفسيرية لتلك المظاهر السلوكية التي تتدرج تحت ظاهرة الالتزام والمخالفة لمعايير الحياة السياسية .
- أ- إن اللامبالاة السياسية وضعف المشاركة الفعالة والإيجابية وإبداء الرأي في معظم المواقف السياسية والاجتماعية تمثل أحد أشكال التفاعل الاجتماعي التي تستحق الاهتمام ولما قلنا ، فإن هناك بديل آخر محتمل بالإضافة إلى الالتزام والاستقلال له دلالة في مواقف الضغط الاجتماعي ، يتمثل في الامتناع أو الكف عن الاستجابة أو الانسحاب من الموقف دون إبداء رأي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، فتفرد قد يكون مدفوعاً بضغط الالتزام لرفض استجابة سلوكية أو اتخاذ موقف إزاء القضية المعروضة ، فإن هذا النمط من الالتزام يكون أكثر خبثاً ، ويمثل شكلاً مفرطاً أو مميئاً من أشكال السلوك المجازي ، الذي لا يسمح فيه للفرد ، لا بالتخلي فقط عن حقه في التعبير عن رأيه كلبية .
- ب - وفيما يتعلق بضعف المصادقية الشخصية أو انتهازية بعض المسؤولين ذوي المواقع العامة وتورطهم في قضايا الفساد ، فمن المفترض أن ذلك يرجع إلى عوامل عديدة تتمثل فيما يلي :
- ١- ضعف البناء القيمي أو المستوى الأخلاقي لهؤلاء الأفراد ، بشكل يحول دون ممارسة نوع من الضبط الذاتي على سلوكهم ، أو توجيههم من الخارج أكثر من الداخل ، ووفقاً لتوجهات الموقف ، فإذا ما كان الموقف محدداً وصارماً ، ضعفت إمكانية الانحراف ، وإذا ما كان الموقف غير محدد وضعيف زادت إمكانية الانحراف .
- ٢- ضعف عوامل الردع والضبط الخارجي ، ووجود ثغرات في القوانين ، ويطي إجراءات التقاضي بشكل يحول دون العقاب الفوري أو التدعيم السلبي لهذا التوجه السلوكي الرديء .
- ٣- إحساس هؤلاء الأفراد بأنهم ذو مكانة ونعوذ مرتفع ، قد يدفعهم أحياناً للخروج على معايير الجماعة ، دون أن يكون بمستطاع أحد محاسبتهم بشكل فعلي خاصة إن الكثير من المسؤولين يتم اختيارهم ليس على أساس الكفاءة ، بل على أساس معايير خاصة بسياسة السلطة الحاكمة ، رغم أنهم لا يمتلكون القدرة والكفاءة في

القيام بمسؤولياتهم .

وكما توضح الدراسات الاجتماعية ، فإن المركز الاجتماعي والتقدير الذي يتلقاه الفرد من الجماعة ، له دور هام في تحديد مدى انصياع الفرد أو مخالفته لمعايير الجماعة ، فكلما زاد احترام الفرد من قبل الجماعة زادت حريته في الخروج على معاييرها ، أما الفرد ذو الرصيد الضئيل فعالمًا ما يكون حذرًا أو مستعدًا أكثر من غيره للانصياع خشية أن يفقد التقدير الذي وصل إليه^(٢) .

ج - وفيما يخص شيوع مقالات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب ويتم بالسخرية والاستهزاء والعدوانية المضمرة تجاه السلطة ورموزها ، حيث ظهر واضحاً بعد سقوط النظام الحاكم ، إذ كانت هذه الألفاظ تتداول بصورة خفية قبل انهيار السلطة عندما كان يعاقب الفرد الذي يتلفظ بهذه الألفاظ أشد العقوبات ، قد نصل أحياناً كثيرة إلى عقوبة الإعدام .

إن الاستجابة الفعلية للانزمام ، وكذا المخالفة تحت ضغط الجماعة ، قد تأخذ شكل سلوكي فعلي صريح من ناحية الفرد ، أو مجرد سلوك لفظي ، كأن يقول الفرد شيئاً ما ، يتم عن اتفاقه مع أو رفضه لما تقوله الجماعة^(٣) . ويعول الباحثون على السلوك اللفظي لما له من دلالة أولية في مجتمعنا المعقد ، حيث تبدو معظم أنماط السلوك الاجتماعي غير مباشرة أو رمزية ، كما أن قدرًا كبيرًا من السلوك الملتمزم ، وكذا المخالف الذي يكشف عنه الفرد ، عبر حياته اليومية يتسم بالطابع اللفظي .

ويمكننا أن نشير إلى عدة فروض تفسيرية في هذه الظاهرة السلوكية تتمثل فيما يلي :

١- إن مجازاة الأفراد للسلطة ورموزها أو احترامهم لها ، مرهون بمدى كفاءة تلك السلطة في إشباع حاجات أفراد المجتمع الذي تسوسه ، وعدالتها في توزيع عائد الثروة في المجتمع ، وإثابة المجتهد وعقاب المخطئ ، وإن عدم مراعاة ذلك يؤدي إلى فقد السلطة ورموزها لقدرة كبير من الجاذبية المدركة من قبل أفراد المجتمع ، ومن ثم تغدو موضعاً للسخرية والنقد والهجوم المباشر وغير المباشر . فعندما لا يستطيع الأفراد في المجتمع تحقيق نتائج مشبعة من خلال الانزمام بمعايير المجتمع ، التي تحدد كيف يمكن تحقيق تلك النتائج ، فإن الضغوط تتور كنتاج لتغيير الاتفاق حول ماهية السلوك الملائم ، وينسب ذلك حالة نسبية من فقدان الاتجاه ، ويثير فقدان الاتجاه بدوره حالة شعور أو توقع بأن أنماط السلوك غير المقبولة اجتماعياً أضحت ضرورية لتحقيق الأهداف .

٢- ندرة المعلومات (التعقيم الإعلامي) وأحياناً وفرة المعلومات إلى حد التضارب (فوضى الإعلام) يمكن أن يؤدي إلى تشويش الوعي أو قبول معلومات كاذبة على أنها صحيحة ، والعكس صحيح ، فالندرة والوفرة الزائدة في المعلومات يفترض إنها تؤدي لنفس الأثر وهو الإحساس بغموض الموقف أو الرؤية المتعلقة بواقعية معينة ، وهنا تزداد المجازاة لرأي الفرد أو الجماعة - ذات الدلالة بالنسبة له - الأكثر نشاطاً أو اهتماماً فيما يتعلق بالواقعة ، حتى لو كان في اتجاه مضاد للسلطة وتوجهاتها .

المبحث الثالث / الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الاجتماعية .
يركز الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي على دراسة عمليات التفاعل بين الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة من حيث أشكالها ودوافعها ونتائجها ، وكما يوضح (ديفيد وهراري) في كتابهما (علم النفس والسلوك الاجتماعي)^(٩) ، فإنه في مجال الدراسات النفسية للمجتمعات والتنظيم السياسية ، يكمن المفتاح الأساسي لفهم التغيرات العميقة والحركات الاجتماعية في تحليل الالتزام بالمعايير المنتشرة بين الناس ، والقوى والظروف التي تغريهم بالولاء لها ، وبوسعنا أن نشير إلى عدة أشكال للالتزام والمخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية في العراق كما يأتي :

- ١- شيوع أنماط من السلوك أو التفاعلات الاجتماعية التي تتسم بالعنف بين الشباب في المدرسة والشارع ، ومحيط المؤسسات المهنية . وعلى الرغم مما يقال على إن هذه الأحداث ذات طابع خاص وفردية ، إلا أننا نشير إلى أن ثمة مناخا نفسيا عاما يسود المجتمع ويدعم ميل الأفراد إلى استخدام أساليب غير معتادة أو غير مشروعة من الناحية الموضوعية ، ومن المفترض إن هذه المظاهر السلوكية تبدو مضادة لأحد معايير الحياة الاجتماعية الهامة في العراق التي تؤكد على ضرورة التواد والتراحم والاحترام في تفاعل الناس مع بعضهم البعض .
- ٢- إن هناك نوع من المجازاة المفترضة وغير الواعية من قبل قطاعات كثيرة من الشباب لأقرانهم في الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها ، بشكل يسهم في دفع هؤلاء الشباب للتورط في أنماط من السلوك المخالف لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير ، ويتمثل ذلك - على سبيل المثال - في انتشار ظاهرة السلب والنهب والسرقة والاختطاف والانضمام إلى عصابات إجرامية ، كسرقة السيارات أو الاعتداء على الأشخاص أو اختطافهم أو الاغتيال بغية الحصول على المال ، والتي يمارسها في أغلب الأحوال جماعات من الشباب ، ومن المفترض إن هذه المظاهر السلوكية ترجع إلى عوامل عديدة نتمثل فيما يأتي :
- أ- ضعف أساليب الردع القوي للمخالفين والمتورطين في مثل هذه التفاعلات الرديئة بشكل يحول دون تعديل سلوكهم أو اعتبارهم نموذجا يجب أن لا يحتذى لأقرانهم .
- ب- ضعف الرقابة الوالدية أو البناء الأخلاقي لكثير من الأفراد المتورطين في هذه الأفعال ، وتعرضهم للاحتكاك بنماذج بشرية سيئة في حياتهم الشخصية تجيد الإيقاع بهم ولا تترك لهم فرصة للتفكير أو مراجعة أنفسهم وتعديل سلوكه في الاتجاه الصحيح .
- ج- إن شيوع هذه المظاهر السلوكية المخالفة - بشكل خاص في المدن وخاصة مدينة بغداد - يرجع إلى التكدس البشري المتزايد للسكان واتساع المساحة المكانية، بشكل يتيح للأفراد الإحساس بالمجهولية بمعنى إحساس الفرد بسان ارتكابه لمثل هذه المخالفات سوف لا يكتشف ، وبالتالي سوف لا يقع عليه العقاب .

وكما تشير الدراسات النفسية والاجتماعية فان تخريب الممتلكات العامة والعنف هما أيضا من الآثار الناجمة عن ضرورة التعامل مع جماهير متنوعة ومتغيرة ولا تربطنا بهم صلات شخصية عميقة ، ولهذا يشعر الإنسان بينهم انه مجهول ، وما كان مستحيل عليه فعله في المواقف التي يعرف فيها الآخرين ويعرفونه ، يمكنه الآن فعله دون رقيب^(١) .

المبحث الرابع / الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الدينية .
يعتبر الدين أحد المتغيرات الهامة في حياة المجتمع ، لما للدين من حاجة تضرب بجذورها في أصل الوجود الإنساني ، كما ينظر للدين بمعنى واسع على انه أي مذهب للفكر والعمل تشترك فيه جماعة ما وما يعطي للفرد إطارا للتوجه وموضوعا للعبادة ، كما ان للدين في حياة الإنسان طرفان ، طرف منه يتصل بعقيدة الإنسان وبقينه ، وطرف اخر منه يتصل بسلوكه وحياته الاجتماعية^(٢) .

ويمكننا أن نشير إلى بعض أشكال الالتزام والمخالفة لمعايير الحياة الدينية في العراق كما يأتي :

١- شيوع التدين الشكلي على مستوى الأفراد والمؤسسات ثلاثاً مع ما ينبغي ان يكون من الناحية الدينية ، على مستوى الشكل وليس المضمون في أغلب الأحوال ، ففي الوقت الذي يحرص فيه الأفراد على أداء بعض العبادات ذات الطابع السلوكي الملحوظ مثل الصلاة ، الصيام ، الحج ... الخ ، فانهم يمارسون أنماطاً من السلوك لا تتفق مع مضمون هذه الشعائر أو ما تدعو إليه ، وهو ما يمثل نوعاً من الانقسام الديني أو المفارقة بين الشكل والمضمون بشكل ينم عن عدم استمجاك جيد لمعايير مفهوم التقوى الذي يمثل جوهر الأديان السماوية ، تبدو مضادة لأحد معايير الحياة الاجتماعية الهامة في العراق ، التي تؤكد على ضرورة التواد والتراحم والاحترام في تفاعل الناس مع بعضهم البعض .

٢- هناك نسبة نوع من الالتزام المفرط وغير واعي من قبل قطاعات كبيرة من الشباب لأقربانهم في الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها ، بشكل يسهم في دفع هؤلاء الشباب للتورط في أنماط سلوك مخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير ، ويتمثل ذلك في الاشتراك في أحداث الشغب والسرقه ، واختطاف الفتيات ، التي يمارسها في أغلب الأحوال جماعات من الشباب .

٣- انتشار ظاهرة العنف الديني ، وتكفير المجتمع ، والاصطدام مع السلطة والمذاهب الأخرى من قبل بعض الأفراد المتشدددين دينياً ، ومع ان هذا النمط من السلوك له ما يبرره عند أصحابه ، إلا انه يمثل من الناحية الموضوعية مخالفة لمعايير الحياة الدينية القويمة ، التي توجب الدعوة إلى الله بالحسنى وتبشير الناس وعدم تغييرهم وعدم إثارة الفتن .

٤- محاولة الحجر على تفكير الناس وفرض الوصاية عليهم باسم الدين ، ومعاقبة من يخالف ذلك بواسطة الأفراد المشاركين في الجماعات المتشددة دينياً ، وهو ما يخالف معيار حرية الاعتقاد الذي أقرته الأديان السماوية كافة .



٥- المجازاة المفرطة من قبل كثير من الشباب لأمراء وقادة التنظيمات الدينية الخارجية على معايير المجتمع بشكل يدفعهم للتورط في سلوك مضاد لتوجهات المجتمع الكبير .
والحقيقة إن هذه المظاهر السلوكية عند تحليلها يوصلنا إلى حصر أسبابها في عدة منها :

أ- إن المجازاة الظاهرية لأحكام الدين تمثل محاولة توفيقية - ويشكل أدق محاولة توفيقية - من جانب عديد من الأفراد ، يأخذون فيها ببعض ما جاء به الدين من ناحية ، ويمارسون حياتهم الدنيوية وفقاً لمعايير غير دينية من ناحية أخرى ، وقد يتم ذلك على مستوى شعوري أو لا شعوري ، ومع ذلك فإن هذا التوفيق غير موضوعي يحول دون الإحساس بالذنب الناتج عن عدم الالتزام الحقيقي أو الفعلي بأحكام الدين ، وهو أمر يدعم من خلال التعلم بالتمذجة وملاحظة الخلف للسلف والأبناء للأبناء بشكل مباشر أو غير مباشر والتذرع بأسباب مختلفة وحجج واهية ، لمحاولة تبرير هذه الأزدواجية ، أو هذا النوع من عدم الاتساق بين القول والفعل ، أو بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون على مستوى الممارسات السلوكية .

ب- إن محاولة الجسر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم تمثل نمطاً سلوكياً مصاحباً لبعض الخصائص النفسية التي تتمثل في التسلبية والتصلب والقطعية في التفكير والتطرف في الحكم والمعتقد والتعالي على الآخرين بشكل يحول دون الاستماع للرأي الآخر ، وبالأحرى فهو يمثل اتجاهاً تسلطياً أو متعصباً تجاه الآخرين المخالفين للفرد في الاتجاه أو المعتقد ، فضلاً عن أنه يتجاهل طبائع البشر كالفروق الفردية بينهم في الكفاءة العقلية والميول والاتجاهات والتنشئة الاجتماعية ، وهو أمر أقرته الأديان السماوية ، ولذا فقد جعلت وظيفة الرسل هي التبليغ وليس الوصاية أو السيطرة .

ج- إن المجازاة المفرطة من قبل كثير من الشباب لقادة وأمرأ بعض الجماعات الدينية أمر يمكن النظر إليه في ضوء ما يسمى (ديناميات الطاعة والإذعان) التي طرحها فلوجل^(٨) ، حيث يقرر بأن الطاعة أسهل من ضبط النفس ، والإعجاب بأخر أسهل من اكتساب الصفات التي نحول دون أن نعجب بأنفسنا . ومن ثم كان تعرضنا لأن نجد في العالم الخارجي سادة يوجهون سلوكنا وأبطالاً لا يجسمون مثاليتنا ، وبذلك يتيحون لنا بعض الراحة من ذلك الجهد الأعظم الذي يتطلبه تنظيم أنفسنا على ضوء هذه المثلى ، ولأن هؤلاء الغلاة هم أولو الأمر ، أو من لهم الحل والعقد في محيط الجماعة ذات الدلالة بالنسبة للفرد ، فإن الطاعة لهم من قبل أفراد تلك الجماعات تبدو أمراً متوقعاً .

وبصورة عامة يمكننا أن نشير إلى الإحساس بالخلط وحالة التسمويز التي يعايشها كثير من الأفراد في مجتمعنا بعد الاحتلال وسقوط النظام السابق ، نظراً لتدفق المعلومات بشكل متضارب ، وحالة الانفتاح والتحرر السياسي الذي حدث ، ومع أن وفرة المعلومات خاصة تتيح للفرد حرية الاختيار بين البدائل في مجالات الحياة المختلفة ، إلا أن مساوئ

هذه الوفرة تكمن في خلق حالة من التشويش والضيائية على المشكلات بحيث تبدو معقدة للغاية بدرجة لا تجعل الفرد المتوسط قادراً على استيعابها ، وهذا يعني - كما يوضح فروم^(١) ، إن التخصص والاختصاصي هو القادر على فهم تلك المشكلات ، كما يميل هؤلاء الاختصاصيين أو قادة الفكر (كل في مجاله المحدود) إلى عدم تشجيع الناس على الثقة في قدرتهم على التفكير في تلك المشكلات نهمهم فعلاً . ومن ثم يشعر الفرد وهو يائس بأنه قد وقع في فخ قدر هائل من المعلومات أو المعطيات المشوشة ، وهو ينتظر هؤلاء الاختصاصيين أو القادة حتى يملوا عليه ما يجب فعله أو كيف يتوجه ، وكما يؤكد (فروم) أيضاً ، فإن نتيجة هذا النوع من التأثير شينان هما : نزعة الشك والزهدي تجاه أي شيء يقال ، ويعني ذلك - ضمناً - في تقديرنا ، حالة من اللامبالاة أو السلبية ، بالإضافة إلى الإفراط والتفريط في القيم والمعايير الأخلاقية والدينية ، وأيضاً الإيمان الطفولي بأي شيء يقال للشخص من قبل سلطة ما ، دينية كانت أم سياسية ... الخ ، ويعني ذلك - ضمناً - في اعتقادنا شيوع حالة من التطرف والقطعية في التفكير والحكم والسلوك والمجازاة التامة لرموز ومعايير تلك السلطة حتى لو كانت غير صحيحة من الناحية الموضوعية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الضغط الاجتماعي التي تمارس داخل بعض الجماعات التي تتسم بجاذبية كبيرة مدركة - من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه - بالنسبة إلى أعضائها ، غالباً ما تدفع أفرادها للتحول في اتجاه الخضوع لرأي القادة أو الصفوة في تلك الجماعات ، خاصة إن عملية الامتثال تعتمد أكثر على المضمون الوجداني للرسالة والخصائص الشخصية للفئات بعملية الإتصال في هذه الجماعات .

ووفقاً لذلك تنشأ حالة من الإشارة الانفعالية تنسم بالتوتر لدى الفرد حينما يواجه تناقضاً كبيراً بين رأي القادة أو الصفوة ورأيه الشخصي مما يدفعه للشكك الفعلي في كفاءة عملياته الفكرية أحياناً . ومن ثم قد تتشابه مشاعر الغم والاكتئاب والعزلة ، وهي حالة انفعالية تزيد من القابلية للالتزام ، وكما يوضح (Krechetal) فإن التناقض بين حكم الفرد وحكم الجماعة قد يحمل تهديداً بالعقاب أو النبذ للفرد إذا ما أصدر حكماً مستقلاً . وقد تتشابه حالة من القلق ، لأنه لا يعرف مغزى ما يحدث ، ومن ثم يكون الالتزام أسلوباً لخفض الخلل وتجنبه ، وهي وظيفة دفاعية يتسم بها الالتزام في مثل هذه الحالة^(٢) .

ملخص البحث

لقد حاولنا في هذا البحث إبراز مظاهر عديدة تندرج مجموعياً في إطار ظاهرة الالتزام المخالفة لمعايير المجتمع في العراق بعد انهيار السلطة ، كما إن هناك عوامل عديدة تسهم في تشكيل هذه الظاهرة ، سبق الإشارة إليها بالتفصيل .

وعلى الرغم من إن الالتزام والمخالفة لا تبدو - في حد ذاتها - ظاهرة سلبية بشكل مطلق ، إلا إن الإفراط في الالتزام وكذا المخالفة - هذا فضلاً عن مدى إيجابية أو سلبية معيار أو موضوع الالتزام والمخالفة - أمر يدعونا إلى الانتباه إلى هذه الظاهرة ، وضبط

العوامل التي تفضي لحدوثها بشكل لا يتواءم مع التوجهات المشروعة للمجتمع الكبير في العراق .

ومن المعلوم إن الدولة في العراق قبل سقوط السلطة ، كانت تسير في اتجاهين مختلفين : الأول هو اتجاه الدولة بما تمثل من أجهزة ومؤسسات خاصة بها ، والاتجاه الثاني هو المجتمع الذي ينساق طوعاً أو كرهاً وراء اتجاهات السلطة ، رغم انه يمتلك الكثير من المعايير الذي يختلف بتوجهاته تماماً مع توجهات السلطة ، فكان يلتزم بتوجهات السلطة في حالة الإكراه ، ويخالف في حالة ضعف السلطة ، وتمثل ذلك بصورة جلية بعد انهيار السلطة وفقدان دور الأجهزة القمعية للسلطة السابقة ، حيث ظهرت توجهات المجتمع بصورة واضحة ، ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز هذه التوجهات من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية ، فقد قسم هذا البحث على أربعة مباحث ، الأول كان تحت عنوان (الإطار النظري للبحث) تناولنا فيه مشكلة البحث وأهميته ، وحنود البحث ، ومعايير المجتمع في العراق - حدودها وأشكالها - . أما المبحث الثاني الذي كان تحت عنوان (الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة السياسية) . والمبحث الثالث كان بعنوان (الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الاجتماعية) وأخيراً كان المبحث الرابع تحت عنوان (الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الدينية) .

هوامش البحث

١- Milgram ,S “ Ethical Issues in the study of obedience in social world ,, New York , 1977, pp 139- 156.

٢- أحمد محمود- ألف بآء السياسة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٩ - ص ١٩ .

٣- عباس إبراهيم - الإنسان وعلم النفس - سنسنة عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨٥ - ص ١٨٥ .

٤- Krech , D ; Crutchfield , R . Ballachey, F , Individual in society , Mc New York ; Graw Hill ;1962 ; P 507

٥- Mc David , j , and Harrari , H , Psychology and social behavior , New York , Harper Row , 1974 , P 376 .

٦- عباس إبراهيم - مصدر سابق - ص ٢٢٢ .

٧- محمد مهدي الأصفي - دور الدين في حياة الإنسان - دار انتعارف للمطبوعات - بيروت - ١٩٧٥ - ص ١٥ .

٨- فلوجل .ك - الإنسان والأخلاق و المجتمع - ترجمة سعد الغزالي - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٢٤٠ .

٩- فروم .أ. - الخوف من الحرية - ترجمة مجاهد عبد المنعم - المؤسسة العربية
للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٢ - ص ٢٠٠ .

Krech ,D , Crutchfield , Ibid , P520.

-١٠-